CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

# بيان صحفي

**حظر**

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **25 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2010/048*
*Original: English*

## دراسة تحث على زيادة وتحسين التمويل للتكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نمواً

## تشير الدراسة إلى أن التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً غير مسبوقة

*جنيف، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2010*: وفقاً لتقرير صادر عن الأونكتاد تحتاج أفقر بلدان العالم البالغ عددها 49 بلداً إلى تمويل أكبر وأفضل تصميماً يرتفع من مبلغ قدره 4 بلايين دولار إلى 17 بليون دولار في السنة بحلول عام 2030 لمواجهة الصعوبات التي تنشأ عن تغير المناخ. ويذكر التقرير أن التقديرات تفيد بأن "كل ارتفاع بدرجة مئوية واحدة في متوسط درجات الحرارة العالمية يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في متوسط النمو السنوي في البلدان الفقيرة بما يتراوح بين نقطتين وثلاث نقاط مئوية، بينما لا يُحدث ذلك أي تغيير في أداء النمو في البلدان الغنية". ويؤكد التقرير أنه بالنظر إلى الافتقار إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، وعدم كفاية المؤسسات، وضيق القواعد الاقتصادية، فإن أقل البلدان نمواً قد تكون عرضة لا للكوارث التي يُحتمل أن تكون كوارث جسيمة فحسب بل أيضاً لحالة من الشدة الاقتصادية أكثر ديمومة نتيجة للارتفاع في متوسط درجات الحرارة، وتناقص توفر مصادر المياه، وازدياد معدل وقوع الفيضانات، واشتداد العواصف.

صدر اليوم "تقرير أقل البلدان نمواً 2010" وفيه عنوان فرعي هو "نحو هيكل تنمية دولي جديد لأقل البلدان نمواً"[(1)]. ويحث التقرير على جعل التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره واحداً من الأركان الأساسية الخمسة للهيكل الدولي الجديد لدعم أقل البلدان نمواً. (انظر البيان الصحفي رقم 3). وينبه التقرير إلى أن أقل البلدان نمواً تواجه أضراراً اقتصادية ومناخية جراء آثار تغير المناخ تفوق كثيراً ما يواجه البلدان الصناعية منذ أمد بعيد رغم أن أقل البلدان نمواً لم تساهم تاريخياً إلا بالقليل من انبعاثات غازات الدفيئة التي تُحدث الآن تغيراً في المناخ العالمي، وهي لا تساهم اليوم إلا بنسبة 1 في المائة من هذه الانبعاثات.

وسوف يكون تغير المناخ واحداً من المسائل الرئيسية التي تبحث في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في عام 2011 في اسطنبول.

* للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 97 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.uncatad.org/press.

(1) يمكن الحصول على تقرير أقل البلدان نمواً، 2010 نحو هيكل تنمية دولي جديد لأقل البلدان نمواً (رقم البيع E.10.II.D.5, ISBN 978-92-1-1128013-0) من مكتب بيع الأمم المتحدة على العناوين أدناه أو من وكلاء البيع التابعين للأمم المتحدة في العديد البلدان. السعر هو 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بخصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وخصم بنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويجوز للمقيمين بالبلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org؛ ويجوز للمقيمين في الأمريكتين وشرقي آسيا أن يرسلوا طلباتهم واستفساراتهم إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A., telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, Internet: http://www.un.org/publications.

وعلى سبيل التحديد، فإن أقل البلدان نمواً تفتقر إلى الموارد المطلوبة للاستجابة للكوارث الطبيعية الأكثر تكرراً في وقوعها مثل الجفاف، والفيضانات، والعواصف الشديدة التي يُتوقع حدوثها بسبب تغير المناخ، والتي تقع فعلاً بصورة أكثر تكراراً بحسب ما جاء في التقرير. (انظر الشكل أدناه).

ويشير التقرير إلى زيادة في تكرر حدوث حالات الطقس المتطرفة وشدتها في أقل البلدان نمواً، فقد بلغ عدد هذه الأحداث في الفترة من 2000 إلى 2010 خمسة أمثاله في فترة السبعينيات. وفي أثناء الفترة 2000-2010، سجلت أقل البلدان نمواً خسائر اقتصادية بلغ مجموعها 14.1 بليون دولار. وكانت بنغلاديش وميانمار أكثر أعضاء مجموعة أقل البلدان نمواً تأثراً بالخسائر الاقتصادية (التي بلغت 5.8 بليون دولار و4.5 بليون دولار على الترتيب). وبوجه عام، تعتبر أقل البلدان نمواً والدول الجزرية النامية الصغيرة من أشد البلدان تعرضاً للكوارث الطبيعية في العالم، ولذلك تعاني اقتصاداتها من صدمات كبيرة (مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية غير الجزرية الصغيرة ((UN-OHRLLS)، 2009: 10-11).

وتؤكد الدراسة أن التمويل منذ البداية للاستجابة لتغير المناخ يُعد حاجة ملحة. وتلاحظ الدراسة أن المصادر الخاصة لا يمكنها أن تقدم هذا التمويل الأولي بمبالغ كافية رغم أن للقطاع الخاص دوراً مهماً يؤديه.

وتذكر الدراسة أن صناديق التمويل للقضايا المناخية يمكن استخدامها في حماية الهياكل الأساسية القائمة من آثار تغير المناخ؛ وفي استثمارات إضافية لمواجهة تغير المناخ (مثل السدود والحواجز وغيرها)؛ وتغطية تكاليف تكيّف المجتمع المحلي (مثل تحسين قدرات المجتمعات المحلية على الاستجابة للحالات الطارئة الناجمة عن المناخ)؛ وجعل التكيف مع تغير المناخ في صلب ورقات استراتيجية الحد من الفقر الوطنية والسياسات الحكومية.

وعلى سبيل المثال، فإن مشروع صندوق أقل البلدان نمواً لتعزيز المرونة في مواجهة المناخ والحد من مخاطر الكوارث التي تهدد الزراعة لتحسين الأمن الغذائي في هايتي بعد الزلزال، هو مشروع يركز على البذور، وأنماط المحاصيل، والأصناف، والتحسينات على ممارسات التكيف التقليدية التي تعزز المرونة في مواجهة المناخ. وإضافة إلى الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير 2010، تأثرت هايتي تأثراً شديداً بالكوارث الطبيعية وما أحدثته من فيضانات وأعاصير.

أما البيانات المتوفرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فتظهر أن أقل البلدان نمواً كمجموعة قد تلقت في عام 2008 مبلغ 358 مليون دولار في شكل مساعدة إنمائية رسمية[2] تتعلق بتغير المناخ (الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بشكل رئيسي). وبحسب التقرير لا يشكل هذا المبلغ إلا 0.8 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في عام 2008. ويؤكد التقرير أن تكاليف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ستكون أكبر كثيراً من هذا المبلغ الإجمالي. وقد قطعت البلدان المتقدمة التزامات محددة بزيادة التمويل المتعلق بتغير المناخ، وبتشجيع نقل التكنولوجيا ذات الصلة إلى أقل البلدان نمواً. وهذه الالتزامات المحددة لا بد لها من أن تكون "جديدة وإضافية" بالنسبة إلى تدفقات التمويل الحالية؛ ولا ينبغي دمج هذه الالتزامات بالتدفقات الحالية من المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويُعدّ صندوق أقل البلدان نمواً المصدر الرئيسي لتمويل التكيف مع المناخ من خلال مرفق البيئة العالمية التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي أيار/مايو 2010، كانت قد تعهدت 22 جهة مانحة بتقديم تبرعات لصندوق أقل البلدان نمواً تعادل 221.5 مليون دولار. أما المبلغ الإجمالي الذي أودع فكان 169.1 مليون دولار. وهذه الأموال غير كافية لتلبية حاجات التكيف في أقل البلدان نمواً.

ويوصي التقرير بضرورة اعتماد سياسات وطنية قوية، تشمل سياسات الإشراف، والاقتصاد الكلي (والدعم) المالي، والاستثمار في أول الفترة، والتخطيط الفعال. وينبغي لتمويل التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره أن يكون موافقاً لاستراتيجيات التنمية الوطنية وراعياً للملكية القطرية.

وفي مجال تغير المناخ، يدعو التقرير إلى تقديم تمويل عاجل وكافٍ لصندوق أقل البلدان نمواً، وإلى تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى آلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كوسيلة للتغلب على العوائق المالية التي تحول دون وصول أقل البلدان نمواً إلى تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

---

(2) المعونة المتعلقة بتغير المناخ تعرّف بأنها تتألف من أنشطة تساهم في بلوغ "هدف تثبيت تركزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات تحول دون التخل البشري الخطير في نظام المناخ. وذلك بتشجيع الجهود التي ترمي إلى تخفيض أو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو إلى تعزيز احتباس غازات الدفيئة". انظر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي www.oecd.org/dac/stats/crs/directives.

وتعتبر الدراسة أن من الضروري ضرورة حاسمة وجود صلة بين سياسة تغير المناخ والاستراتيجية الإنمائية العامة لأقل البلدان نمواً.

**درجة الحرارة العالمية والكوارث الطبيعية في أقل البلدان نمواً، 1960-2009.**

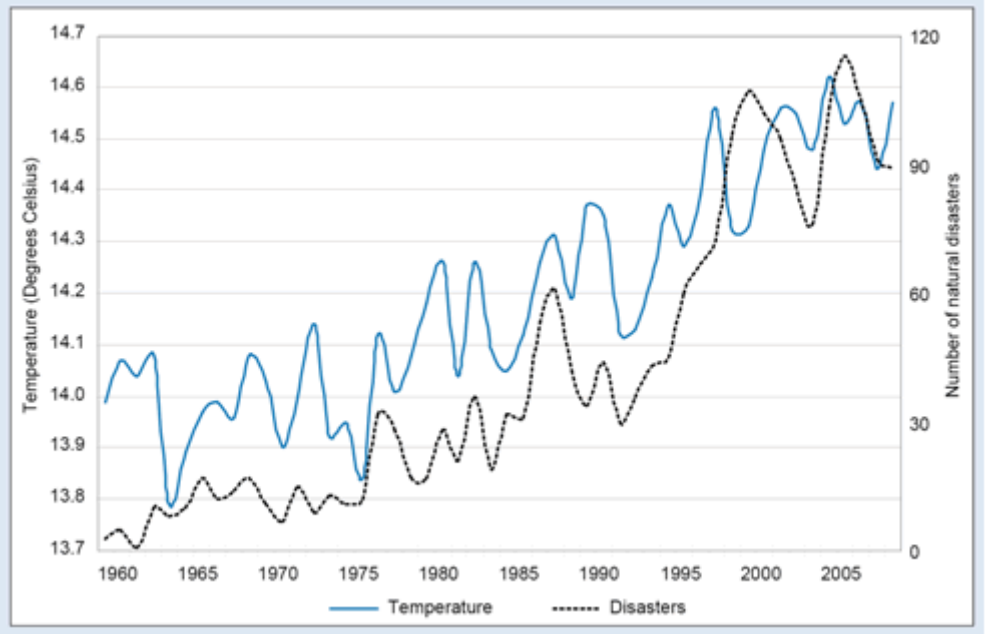


***Source:*** Goddard Institute for Space Studies (GISS), *NASA GISS Surface Temperature Analysis* (GISTEMP) (http://data.giss.nasa.gov/gistemp/); and UNCTAD secretariat estimates, based on EM-DAT: The *OFDA/CRED International Disaster* database (www.emdat.net), Université catholique de Louvain, Louvain-La-Neuve.

***Note:*** Sample comprised of 47 LDCs.

*** ** ***